# المغرب... وأزمة النظام الجزائري

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

لا يمرّ أسبوع إلّا ويؤكّد النظام الجزائري عمق أزمته الداخليّة التي يحاول الهرب منها من جهة واعتقاده بأن التصعيد، لأسباب واهية مع المغرب، سيخرجه من هذه الأزمة من جهة أخرى.

من آخر صرعات النظام الجزائري أمر وجّهه الرئيس عبدالمجيد تبون إلى شركة المحروقات الحكومية (سوناطراك)، بعدم تجديد عقد توريد الغاز إلى إسبانيا عبر أنبوب يمرّ في الأراضي المغربية.

تسعى الجزائر إلى الاستغناء عن خط أنابيب يمرر غازها إلى إسبانيا والبرتغال بغية حرمان المغرب من أي استفادة من الغاز المار عبر أراضيه. تفعل ذلك على الرغم من أنّ الخط الذي يربطها مباشرة بإسبانيا لا يستطيع تلبية كلّ ما تحتاجه الأخيرة. وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى طمأنة إسبانيا على قدرتها على تلبية حاجتها من الغاز، علما أن ذلك ليس مضمونا. في الواقع، يصلح طرح سؤال عمّا إذا كان الهدف الجزائري معاقبة المغرب، الذي أخذ مسبقا احتياطاته في ما يخصّ حاجته إلى الغاز، أم معاقبة إسبانيا التي عملت في الأشهر الأخيرة على تطبيع علاقتها مع المغرب؟

المهمّ بالنسبة إلى النظام الجزائري إيذاء المغرب... حتّى لو كان ذلك يعني إلحاق أذى بالجزائر نفسها في الوقت ذاته. يضحك النظام الجزائري في النهاية على نفسه وعلى الجزائريين ويكشف كلّ يوم أكثر كم هو أسير عقدة المغرب والتجربة المغربيّة. المضحك المبكي في الأمر قول بيان الرئاسة الجزائريّة إن تبّون "تسلّم تقريرا في شأن العقد الذي يربط الشركة الوطنية (سوناطراك) بالديوان المغربي للكهرباء والماء، منذ 2011 وينتهي في 31 تشرين الأوّل – أكتوبر 2021، عند منتصف الليل". أضاف البيان "نظرا إلى الممارسات ذات الطابع العدواني من المملكة المغربية تجاه الجزائر، التي تمس بالوحدة الوطنية، وبعد استشارة الوزير الأول وزير المالية، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، ووزير الطاقة والمناجم، أمر رئيس الجمهورية الشركة الوطنية سوناطراك بوقف العلاقة التجارية مع الشركة المغربية وعدم تجديد العقد". ما هي "الممارسات ذات الطابع العدواني" التي يمارسها المغرب الذي يدعو في كلّ مناسبة إلى علاقات طبيعية مع الجزائر والذهاب في التعاون معها إلى أقصى حدود، بما في ذلك إعادة فتح الحدود بين البلدين، وهي حدود أغلقتها الجزائر منذ العام 1994.

**من حسن الحظ أنّ المغرب كان متحسّبا لما يمكن أن تقدم عليه الجزائر، لذلك وضع منذ سنوات خططا للحصول على بديل من الغاز الجزائري عبر علاقات مع دول عدّة**

ربّما، كان البيان الجزائري يتحدّث عن عرض المغرب مساعدة الجزائر في مجال إطفاء الحرائق التي نشبت في مناطق معيّنة فيها تعويضا عن عدم امتلاكها لمثل هذه الطائرات. فضّلت الجزائر الصيف الماضي الاستعانة بفرنسا بدل قبول العرض المغربي. يصعب إيجاد فضيحة بهذا الحجم يقدم عليها نظام مقصّر في مسؤولياته تجاه شعبه.

من حسن الحظ أنّ المغرب كان متحسّبا لما يمكن أن تقدم عليه الجزائر، كنظام وليس كشعب. يعرف المغرب أنّ الشعب الجزائري على علم تام بطبيعة النظام الذي يعيش في ظلّه منذ نحو ستة عقود. لذلك وضع المغرب، منذ سنوات عدة، خططا للحصول على بديل من الغاز الجزائري عبر علاقات مع دول عدّة. تأتي نيجيريا في مقدّم الدول التي تعمل من أجل تمرير غازها إلى دول أوروبيّة عبر المغرب مستقبلا. مثل هذا المشروع المتعلّق بالغاز النيجيري لا يزال يحتاج إلى وقت ليصبح حقيقة. لكنّ ذلك لم يمنع المغرب من إيجاد وسائل لتعويض أي كميّة تنقصه من الغاز المستخدم في إنتاج الكهرباء بسبب التصرّف الجزائري الذي يكشف رغبة، لا مبرّر لها، في الانتقام وتصدير مشاكله وأزمته العميقة والقديمة إلى خارج حدوده.

يدور النظام الجزائري في حلقة مقفلة لا يستطيع الخروج منها. يعود ذلك إلى رفضه التعلّم من تجارب الماضي القريب. هناك حاليا ارتفاع في أسعار النفط والغاز. يمكن لهذا الارتفاع مساعدة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على هاتين الثروتين الطبيعيتين والذي عجز النظام عن تطويره منذ سنوات طويلة. بدل الاستفادة من زيادة الدخل التي طرأت أخيرا، لتطوير الاقتصاد، يعود النظام إلى ممارسات عفا عليها الزمن تصبّ في المزيد من الاحتقار للشعب الجزائري وتطلّعه إلى تغيير حقيقي من جهة والتصعيد مع المغرب من جهة أخرى.

ليس سرّا أن التصعيد مع المغرب لن يأخذ الجزائر إلى أي مكان. على العكس من ذلك، سيأخذ الجزائر إلى المزيد من العزلة في المنطقة والعالم، اللهمّ إلّا إذا كان النظام يعتقد أن شراء أسلحة روسيّة يغني عن الاستثمار في مشاريع تصبّ في تنويع الاقتصاد... وتحقيق مصالحة بينه وبين الجزائريين.

في النهاية، استطاع الشعب الجزائري في ربيع العام 2019 إجبار الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة على الاستقالة قبل انتهاء ولايته. منعه أيضا من الحصول على ولاية رئاسيّة خامسة. كان المحيطون ببوتفليقة ينوون ترشيحه لولاية خامسة على الرغم من أنّه مقعد لا يستطيع الكلام. لم يكن وضعه، غير الطبيعي، أكثر من تعبير عن الوضع الحقيقي لنظام جزائري لا يعرف إلّا سياسة الهرب إلى خارج حدوده...

لا مفرّ من الاعتراف بأن المؤسّسة العسكرية، التي هي النظام الفعلي في الجزائر، استطاعت خطف الحراك الشعبي وتوظيفه في مصلحة انتخاب رئيس للجمهوريّة، اسمه عبدالمجيد تبّون، لا يمكن وصفه سوى بالتابع للعسكر. مثل هذا النوع من المناورات، التي قاطعها الجزائريون، ليس حلّا لمشاكل الجزائر وأزمتها في المدى الطويل. ثمّة واقع جزائري يتمثّل قبل أيّ شيء برفض الجزائريين للنظام. الأهمّ من ذلك كلّه أن الجزائريين يعرفون طبيعة النظام الذي يتحكّم بهم ويعرفون أن لا مشكلة لديهم مع المغرب الذي لم يعتد يوما على أحد.

أكثر من ذلك، إنّ كلّ جزائري يمتلك حدّا أدنى من الإدراك والمنطق والواقعيّة يعرف جيّدا أنّ القافلة المغربيّة تتقدّم غير آبهة بالآخرين. لن يوقف شيء تقدّم القافلة على كل الجبهات، من التنمية والاقتصاد والبنية التحتيّة... إلى تكريس اعتراف العالم كلّ يوم أكثر بوحدة الأراضي المغربيّة ومغربيّة الصحراء. لن يوقف هذا التقدّم في طبيعة الحال تصعيد جزائري من هنا وهناك لا يكشف سوى عن عجز، وهنالك عجز يعاني منه النظام. ليس بعده عجز. إنّه عجز عن اكتساب شرعيّة شعبيّة قبل أي شيء آخر...

# لا حديث في الجزائر إلا عن البطاطا!

صابر بليدي
صحافي جزائري

حينما أرادوا النصب على عادل إمام، استدرجوه للهجرة أين أغرقه بالمال والرفاهية، فقالوا له "هناك الساعة بخمسة جنيهات والحسابة بتحسب"، لكن المعاناة والصدمة كانت قوية عندما اكتشفت الضحية أن الأمر لم يكن سوى عملية نصب واحتيال لا غير. ولا يبدو الأمر بعيدا عما يتعرض له الجزائريون، بعدما اكتشفوا أن هناك من ضحك عليهم بالشعارات والخطابات والوعود، وأنهم صاروا يشترون مادة البطاطا بدولار أميركي للكيلوغرام الواحد.

لا حديث في الجزائر إلا عن سيدة موائدهم البطاطا التي صارت في أعلى عليين، وسط دهشة غير مسبوقة حول موجة الغلاء التي تهدد غذاء الجزائريين، ولم تعد لا الشعارات ولا الخطابات ولا الوعود كافية لإقناع أكثرهم سذاجة.

وغفلت الحكومة عن أن تعليق الشماعة على المضاربة والمضاربين، هو أول ما يدينها ويحكم بفشلها ورحيلها لو كان في البلاد من يحاسب ومن يسأل، لأن عجز أجهزة ومؤسسات حكومية برمتها عن وضع حدّ لظاهرة المضاربة التي تبرر بها فوضى الأسعار السائدة، يوحي بأن المضاربين واللوبيات هم سادة الموقف وأقوى مؤسسة في البلاد وليس الحكومة المدججة بكل الإمكانيات.

ولما لم يبق أمام السلطة إلا استلال سيف العقوبات القضائية الرادعة لكسر شوكة المضاربين، يصبح المضارب في مستوى واحد مع الجناة الكبار، ما دامت الثلاثون سنة حبسا نافذا أو الإعدام المجمد هي العقوبة التي تنتظر الجميع. هل المضارب سوى مختطف ومغتصب وقاتل للأطفال في منطق وفقه القانون؟

لا زالت السلطة تتجاهل الشفافية والصراحة في إدارة الشأن العام، حتى صار سعر البطاطا في مصاف الأصناف الغذائية الكبرى، مثلها مثل باقي المواد الغذائية والاستهلاكية، فالغلاء لم يسلم منه أي شيء، سواء كان غذاء أو دواء أو قطع غيار أو حتى مواد تجميل. فإلى أي مدى بلغ نفوذ المضاربين إذا سلمنا بمقاربة الحكومة.

في حكومة أيمن بن عبدالرحمن، وزير يصلح لأي شيء إلا قطاع التجارة، فهو كلما دخل على خط إلا وأثار أزمة، إلى درجة أنه صار نذير شؤم بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية الهشة، فكل تصريح أو قرار أو حركة أو خطاب شعبوي يصدر عنه سرعان ما ينقلب عليه وعلى الشعب، فيكون بذلك مثل عادل إمام ضحية من ضحكوا عليه وأوهموه بأن "الساعة بخمسة جنيهات"!

وكان أيمن قد وعد الجزائريين منذ عامين، بأنه سيقضي على أزمة الحليب في ظرف أسبوع، وخفض أسعار اللحم إلى سبعة دولارات، وظل لأيام وأسابيع يؤدي أدوارا بهلوانية في الأسواق والمتاجر الكبرى، وأخيرا، وبعد أن كانت أسعار البطاطا أقل من دولار واحد، وبمجرد أن تكلم واتهم المضاربين ارتفع سعرها إلى أكثر من دولار، فصار صمته مهما له وللجزائريين.

في الجزائر المضاربون هزموا الحكومة. والمفروض أن حكومة لا تستطيع حماية نفسها والبلاد جدير بها أن ترحل. في كل أزمة يثبت أعضاء في الحكومة أنهم أشبه بمسير بقاليات صغيرة وليسوا وزراء. فالوزير كمال رزيق عندما سئل عن وعوده بخفض أسعار اللحوم الحمراء، رمى بالكرة في ملعب جمعية الموالين ومربي المواشي، التي قال إنها لم تلتزم بتعهداتها معه. وهو عذر أقبح من ذنب، فالوزير الذي لا يستطيع أن يضمن تعهد جمعية كيف له أن يتعهد لشعب كامل (45 مليون نسمة).

**لا شيء يمكن أن يقنع الجزائريين إلا الصراحة، والسلطة التي لا تملك وزارة للتخطيط لا يمكنها أن تضبط توقعاتها وإلا كيف ينتقل البلد خلال عامين من مصدر للبطاطا إلى مستورد لها؟**

ومن التجارة إلى الزراعة، إلى الصناعة، إلى المياه وإلى كل القطاعات، "الساعة بخمسة جنيهات والحسابة بتحسب"، شعارات فارغة وخطابات جوفاء ووعود زائفة. حتى شهور قريبة فاتت كانت السلطات المسؤولة تجند أدواتها الدعائية لإظهار أن الجزائر تصدر البطاطا إلى دول عربية وأوروبية.. فماذا حدث لينقلب الوضع وتضطر الحكومة إلى استيراد تلك المادة لتكسر ما أسمته بـ"شوكة المضاربة".

حينها تحدثت الأرقام عن تصدير 20 ألف طن من بطاطا وادي سوف، لوحدها فقط، والآن لم يجد مجلس الوزراء بدا من الإذعان للأمر الواقع والإقرار باللجوء إلى الاستيراد، ليتأكد الجزائريون مرة أخرى من أحد فصول "الساعة بخمسة جنيهات"، لأنهم سيدفعون مقابل مادة البطاطا أربعة أو خمسة أضعاف ما يدفعه مواطنو الدول التي قيل لهم إن بلدهم يصدر البطاطا إليها.

الجزائريون غفروا للرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة كل شيء، لكن مشروع العهدة الرئاسية الخامسة هي التي أسقطته، وكان بإمكانه أن يجنب نفسه ويجنب البلاد السيناريو الذي تعيشه، لكن شغف الكرسي أعمى بصيرته قبل بصره. والسلطة الجديدة يمكن للجزائريين أن يغفروا لها كل شيء، إلا التمادي في كذبة "الساعة بخمسة جنيهات"، لأن حبل الكذب والخداع والحيلة قصير مهما طال عمره.

لا شيء يمكن أن يقنع الجزائريين إلا الصراحة والحقيقة، وأن النصب عليه كما نصب على عادل إمام، بوهم "الساعة بخمسة جنيهات"، لا يمكن أن يجدي نفعا، ولا بد من الذهاب إلى جرد الحساب، والسلطة التي لا تملك وزارة للتخطيط والاستشراف، لا يمكن لها أن تضبط توقعاتها وحساباتها، وإلا كيف ينتقل البلد خلال عامين من مصدر للبطاطا إلى مستورد لها؟

لا يدري الجزائريون ما سبب وجدوى استغفال حكومتهم لهم، والإصرار على نظرية المؤامرة في تبرير إخفاقاتها، لأن الأمر لا يتعلق بمادة غذائية وحدها، بل بمختلف المواد الاستهلاكية سواء كانت غذاء أو دواء أو أثاث بيوت، أو قطع غيار، أو مواد تجميل.. النيران اشتعلت في الأسواق من اليمين إلى الشمال، والخطر يداهم قوتهم، وأصبحت الأحاديث تدور حول أسعار البطاطا والزيت والبقوليات والعجائن وغيرها.

لا أحد يعلم كم طبعت الحكومة من أموال، ولا أحد يملك نبأ خفض العملة المحلية، ولا أحد يملك الأرقام الحقيقية، ولا أحد قدم للشعب استشرافا لخمس سنوات فقط. أزمة المياه بدأت العام الماضي، ولما دقت أجراس الإنذار، قيل إن "عصابة" تقف وراء الاضطرابات، ولو اتخذت الإجراءات التقشفية حينها، لما كانت حدتها بنفس الحدة التي تطبق الآن، فبعض الأحياء لا يصلها الماء بالأسابيع.

جفت الأرض، وتوقف هطل السماء، فلا شرب ولا سقي، وفوق ذلك تقلصت فاتورة الاستيراد لكن على حساب ماذا؟ على حساب دواء المرضى وبذور الزراعة. تحالف الجفاف وندرة البذور وعزوف الفلاحين عن المغامرة باستثماراتهم، وضخ الأموال دون مقابل، فاستفاق الجزائريون من وهم "الساعة بخمسة جنيهات"، إلى واقع سعر كيلوغرام البطاطا الواحد فيه بدولار أميركي!

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk